

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٧٦

الخميس، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لوي	(الدائمك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد مراكادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (S/2005/285)

التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور (S/2005/305)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة من الأمم

المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

(S/2005/285)

التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور

(S/2005/305)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للتفاهم

الذي توصل إليه مجلس الأمن في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة

المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/305،

التي تتضمن التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور والوثيقة

S/2005/285، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المساعدة

المقدمة من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة

إعلامية يوافي المجلس بها السيد هادي العنابي، الأمين العام

المساعد لشؤون عمليات حفظ السلام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): شكرا السيد

الرئيس على إتاحة الفرصة لي لموافاة المجلس بهذه الإحاطة

الإعلامية اليوم. يتذكر أعضاء المجلس أن السيد جان -

ماري غينو وافاهم في الأسبوع الماضي بإحاطة إعلامية حول

المسائل المتعلقة بعملية الأمم المتحدة لدعم السلام في

السودان: بعثة الأمم المتحدة في السودان. لذلك سأركز اليوم

على تقرير الأمين العام المتصلين بدارفور: تقرير عن الحالة

في تلك المنطقة خلال شهر نيسان/أبريل (S/2005/305)

والثاني عن الخيارات المتوفرة أمام الأمم المتحدة لمساندة

الجهود الرامية إلى رعاية السلام في دارفور من خلال تقديم

المساعدة الملائمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

(S/2005/285).

التقريران يكمل أحدهما الآخر. وتقرير نيسان/أبريل

عن دارفور - وهو التقرير الشهري الثامن للأمين العام عن

الموضوع - يوضح أن حالة انعدام الاستقرار والعنف ومعاناة

المدنيين في ذلك الإقليم المضطرب استمرت، وأن التوصل إلى

حل دائم سوف يتعذر من دون اشتراك سياسي جاد من قبل

الأطراف، في إطار عملية أبوجا.

ويؤكد تقرير نيسان/أبريل عن دارفور أيضا أن

الاستقرار في المنطقة سيقتضي، في الأجل القصير، تعزيزا

كبيراً لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ويُعالج هذا الموضوع

في التقرير الثاني الذي ينظر فيه المجلس اليوم، والذي يصف

التدابير التي يتخذها الاتحاد الأفريقي لتعزيز بعثته ويقترح

المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

وعلى نحو ما قد رأى أعضاء المجلس من تقرير

نيسان/أبريل عن دارفور، استمر العنف المنظم طوال الشهر

الماضي. والواقع أن الهجمات على المدنيين والاغتصاب

والاختطاف وعمليات النهب المسلح قد زادت عن الشهر

السابق. ورغم أنه لم يكن هناك دليل على تورط مباشر من

يجب على حكومة السودان إبداء دعمها الثابت لكلا القرارين للتقليل إلى الحد الأدنى من مخاطر أي عمل عدواني يقوم به أولئك الأفراد أو أتباعهم ضد الأمم المتحدة في السودان.

وبينما استمر العنف في دارفور طوال شهر نيسان/أبريل، من المؤسف أنه لم يحدث تقدم ملموس في أبوجا. وعُقدت آخر جولة للمحادثات، كما يتذكر المجلس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ وبينما يعمل الاتحاد الأفريقي على إعادة عقد محادثات أبوجا الأسبوع المقبل، فإنه ليس من الواضح بعد ما إذا كانت الأطراف ملتزمة بإجراء مفاوضات ذات معنى. وهذا الأمر مصدر قلق بالغ. ومن الواضح أن السلام الدائم في دارفور لن يأتي إلا من خلال تسوية تفاوضية. ويجب على الأطراف أن تعمل بإخلاص لإنجاح عملية أبوجا، ويجب على المجتمع الدولي أن يجعل من الواضح باستمرار أن عملية المفاوضات هي التي تقود إلى السلام.

ونظرا للمصاعب التي ووجهت في عملية التفاوض، تتسم إجراءات عملية الاتحاد الأفريقي في السودان بأهمية بالغة. وخلال فترة التقرير كان إجمالي قوام بعثة الاتحاد الأفريقي ٢٤٠٩ جنود و ٢٤٤ شرطيا. وبينما يوجد توافق في الآراء على أن بعثة الاتحاد الأفريقي كان لها أثر إيجابي جدا في الأماكن التي تمكنت من نشر قواتها فيها، فإن مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، قضى في قراره الصادر في ٢٨ نيسان/أبريل بتوسيع البعثة، بأكثر من ضعف حجمها إلى مستوى ٦١٧١ فردا عسكريا و ١٥٦٠ شرطيا مدنيا. ودعا مجلس السلام والأمن أيضا إلى أن يتم تعزيز البعثة قبل نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وقد اتخذت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالفعل إجراءات لتنفيذ قرار مجلس السلام والأمن، بما في ذلك إجراء

القوات النظامية الحكومية في الشهر الماضي، كانت هناك تقارير واسعة الانتشار عن انتهاكات المليشيات.

وعموما كانت أنشطة المليشيا ضيقة النطاق، باستثناء واحد تمثل في هجوم وقع في ٧ نيسان/أبريل على قرية خور أبشي في جنوب دارفور. ونزح أكثر من ١٠٠٠٠ مدني - في الواقع جميع سكان القرية - خلال ذلك الهجوم الوقح، وأحرق عدد كبير من منازلهم ونهبت. ولا يزال التحقيق الذي تجريه الإدارة المحلية بشأن الهجوم مستمرا، ويجب، بالطبع، أن يحاسب المسؤولون عن ذلك الهجوم. وفي ذلك الصدد، تعرّف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على هوية قائد قوات المليشيا التي هاجمت القرية وسيحلان اسمه وأسماء المتواطئين معه إلى فريق الخبراء الذي سينشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥).

وخلال فترة التقرير، قامت أيضا حركتا التمرد، جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، بهجمات على المليشيات والشرطة. وفي ما أصبح يمثل الآن اتجاها مزعجا، استولتا أيضا بجد السلاح على مركبات مملوكة للمنظمات الإنسانية. وتعرضت أيضا مركبات المساعدة الإنسانية لإطلاق النار خلال نيسان/أبريل، وفي إحدى الحالات أصيب أحد عاملي الإغاثة الإنسانية بجروح خطيرة. ويتعرض موظفو المنظمات الإنسانية أيضا لمضايقات متزايدة من السلطات المحلية، وخاصة في دارفور. وهذا اتجاها مثير للقلق في ضوء الدور الذي يضطلع به المجتمع الإنساني في إعالة ٢,٥ مليون من سكان دارفور المدنيين المتضررين بالحرب.

وكان لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) و ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، في ٢٩ و ٣١ آذار/مارس على التوالي، أثر أيضا خلال فترة التقرير. فبالإضافة إلى الاحتجاجات في الخرطوم، أدى القراران إلى زيادة التوتر في منطقة دارفور بين من يتصورون أنهم معنيون بإجراءات المجلس. ونحن نرى أنه

مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن في ٢٨ نيسان/أبريل يعالج المرحلتين الأوليين من التوسيع المقترح.

وأوصت البعثة التي قادها الاتحاد الأفريقي أيضا بأن الدعم السوقي للتوسيع من شأنه أن يُنجز على أفضل نحو بالبناء على النظم القائمة التي يقدم فيها مانحون أفراد أو متعهدون الدعم إلى البعثة. وبعد بداية بطيئة أصبح ذلك النظام يعمل الآن جيدا. وتغييره في هذه المرحلة من شأنه إعاقة العمليات، بدلا من دعمها.

ويقترح التقرير المعروض على المجلس المجالات التي يمكن فيها للأمم المتحدة توفير بعض الدعم الذي سيتطلبه الاتحاد الأفريقي من شركائه الرئيسيين. وتركز تلك المقترحات على الدعم المتعلق بالمساعدة التقنية والتدريب في عدد من المجالات الأساسية، تشمل، أولا، مساعدة الاتحاد الأفريقي على وضع خطة تنفيذية مفصلة لتوسيع بعثته؛ وثانيا، توفير المشورة الفنية في مجالات السوقيات والتخطيط والإدارة؛ وثالثا، توفير الدعم للتدريب السابق لنشر الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للاتحاد الأفريقي؛ ورابعا، توفير الدعم في وضع معايير مفصلة لاختيار أفراد الشرطة في المرحلة الثانية؛ وخامسا، دعم اجتماعات البلدان المساهمة بقوات، وكذلك عقد مؤتمر للتبرعات من أجل الدعم اللوجستي.

وظل الأمين العام على اتصال وثيق ومنتظم بلجنة الاتحاد الأفريقي، وخاصة رئيسها، الرئيس كوناري، بشأن الدعم المطلوب للاتحاد الأفريقي. وقد طلب الأمين العام مؤخرا من مستشاره الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، أن يتوجه إلى أديس أبابا ويجتمع مع الرئيس كوناري لكي يبحث معه بالتفصيل السبل التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بها الاتحاد الأفريقي في جهود تعزيز بعثته في السودان.

اتصالات أولية بالبلدان التي يمكن أن تساهم بقوات. وتشير الدلائل الأولية إلى أنه ستحدد قوات إضافية وتوفر لبعثة الاتحاد. ونحن في انتظار نتائج اجتماع البلدان المساهمة بقوات الذي يتوقع له الاتحاد الأفريقي أن يعقد في الأيام المقبلة. وكان من المتوقع أن يعقد في ١١ أيار/مايو، ولكن يبدو أنه تأخرا قليلا.

وبالرغم من تلك الأنشطة، سيكون تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي تحديا كبيرا يتطلب الدعم المتضافر من جميع شركاء الاتحاد الأفريقي.

وفي ذلك الصدد، معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ أيار/مايو (S/2005/285) بشأن الخيارات التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة في السودان تعزيز الجهود الرامية إلى دعم السلام في دارفور من خلال تقديم المساعدة المناسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي. وتقوم المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام على أساس نتائج دراسة البعثة التي قادها الاتحاد الأفريقي في دارفور وتوصياتها، والتي تم الاضطلاع بها، كما يعلم المجلس، في آذار/مارس الماضي. وأجرت تلك البعثة، التي شملت مشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، تقييما للحالة الأمنية في دارفور وانتشار بعثة الاتحاد الأفريقي في الوقت الحالي، وقدمت مقترحات لتعزيز جهود دعم السلام في المنطقة.

وقد خلصت البعثة الموفدة بقيادة الاتحاد الأفريقي إلى أن انعدام الأمن في دارفور لا يزال يمثل أمرا غير مقبول. وخلصت أيضا إلى أن بعثة الاتحاد الأفريقي حيثما نشرت كانت تؤدي مهمة رائعة في ظل ظروف صعبة. وعلى ذلك الأساس قُدمت التوصية بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي، بداية في مرحلتين، مع إمكانية إنشاء بعثة متابعة يمكن التقرير بشأنها في حوالي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. والقرار الذي اتخذ

وينبغي اتخاذ كل الخطوات الممكنة لضمان حصول البعثة على الدعم اللازم من المانحين ليتم توسيعها بسرعة وفعالية. وفي نفس الوقت - ولا نغالي في هذا الخصوص - ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الحل الدائم للأزمة في دارفور لن يتأتى إلا من خلال تسوية يتم التفاوض عليها، وينبغي بذل كل جهد ممكن لإقناع كل الأطراف بحضور الجولة القادمة من المحادثات في أبوجا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الوافية.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية بغية مواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن لجنة الاتحاد الأفريقي قبلت بترتيبات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة المذكورة في التقرير المعروض على المجلس. ويعمل موظفون من الأمم المتحدة حالياً مع موظفين من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومن مقر الاتحاد لوضع تصور مفصل بشأن عمليات توسيع تلك البعثة. وسيشكل مفهوم العمليات هذا الأساس لطلب مفصل بالموارد يعتزم الاتحاد الأفريقي تقديمه في اجتماع للشركاء يعقد في ٢٦ أيار/مايو، ونتوقع أن تضم قائمة المشاركين فيه كندا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والأمم المتحدة - وقد أوفد كل منها ممثلين إلى أديس أبابا في الأسبوع الماضي للتباحث مع الاتحاد الأفريقي بشأن تبعات قرار توسيع البعثة.

والاتحاد الأفريقي يحظى بدعم كامل من الأمم المتحدة إذ يواصل القيام بدوره في حفظ السلام في دارفور.